

أهالي المخطوفين ينوهون بخطبة المفتي: قضيتنا تهدد الوطن بأكمله

لتطال باقي المحتجزين ، خصوصا الذين لم يحالوا الى المحاكم رغم انقضاء فترة ١٠ اشهر على اعتقالهم ، كما يفترض توسيعها لتطال المخطوفين لدى القوات غير الشرعية والكشف عن مصير المفقودين .

وتابع : « نحيط اللبنانيين علما ، ونسجل استنكارنا الشديد لما تعرضنا له من اهانات وشتائم وضرب من قبل بعض عناصر الاجهزة الامنية المكلفة بضبط الامن في الملعب البلدي اثناء صلاة عيد الفطر مما اسفر عن نقل احدى الامهات الى المستشفى في حالة اغماء ، والتسبب في اذى امرأة ثانية عدا حالات الانهيار والارهاق التي اصابته بعض المسنات ، وكان العذاب الذي ينهش صدورنا ويدمي قلوبنا غير كاف ، فكانت هديتنا صبيحة العيد هذه التصرفات التي لا يقبلها عقل ولا ضمير ولا اخلاق ولا بشر . »

وختم البيان : « صدق المثل القائل : اذا لم يبك الولد لا ترضعه امه . » ونحن نقول لولا صراخنا ومطالبتنا لما بدا الغيث ، وننوه هنا بالتفاته رئيس الحكومة لقضيتنا ، وما نتج عنها من تشكيل لجنة لاستقصاء وضع المخطوفين والمفقودين نحدد موقفنا منها بقدر ما سترجم بعمل جدي وفعال ومنتج . »

من جهة ثانية ، يستقبل رئيس الحكومة شفيق الوزان يوم غد السبت لجنة استقصاء وضع المخطوفين والمفقودين المؤلفة من الوزير السابق سامي يونس وعضوية العميد جوزيف مجاعص والمفوض في الامن العام حافظ شحادة لاطلاعها على طبيعة مهمتها التي اقرها مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة .

هنا امس ، اهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين المسلمين واللبنانيين بعيد الفطر المبارك ، واكدوا على ما ورد في خطبة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ، مستنكرين ما تعرضت له زوجات وامهات المخطوفين في صلاة العيد ، ودعوا الى تعميم خطوة الافراج عن المعتقلين لدى السلطة الشرعية او تحويلهم الى المحاكم ، وتمنوا ان يكون العيد منطلقا للتلاقي والتوافق والخلاص والتحرير .

وجاء في بيان صدر عن الاهالي في مناسبة العيد : « ان ما اشار اليه المفتي خالد في خطبة العيد بان من يزن العدل بميزانين لا يريد وطننا متماسكا ... وان من يطبق القانون بحزم في جهة ويتردد في تطبيقه في جهة اخرى يرد موارد الظلم ، وان من يمارس بقوة السلاح خطفا وارهابا وهيمنة يريد بالوطن الشر المستطير ، تؤكد قضية اعتقال واختطاف وافتقاد رجالنا وتعطي المثل الواضح والصارخ على ذلك . »

اضاف : « ان ما طالب به المفتي باخذ الموقف القانوني من قضية المخطوفين والمحتجزين والمفقودين يضعنا امام اليقين ، ويحثنا على الاستمرار والدفاع عن احقية وشرعية مطالبتنا بالافراج عن جميع المحتجزين لدى اية جهة ، وندعو جميع الهيئات والمؤسسات والاحزاب وكل مواطن لبناني ان يضم صوته الى ما نادي وطالب به المفتي خالد ، لان قضية المخطوفين والمعتقلين لم تعد تطالهم وعائلاتهم فقط ، بقدر ما تهدد وتطال الوطن بأكمله ، وبالتالي هي قضية وطنية بارزة . »

وتناول البيان مسألة الافراج عن ٤٤ معتقلا لدى السلطة لمناسبة العيد فقال : « ان الافراج عن ٤٤ معتقلا لدى السلطة الشرعية بادرة يفترض ان تعمم